الغاز الايراني للاتحاد السوفييتي على أساس ١٨ سنت امريكي للالف قدم مكعب . ولكن عندما ارتفع سعر النفط عقب حرب اكتوبر طالب الايرانيون برفع سعر الغاز الذي يبيعونه للاتحاد السوفييتي ، وتم الاتفاق على رفع السعر الى ٣٠،٥ سنت للالف قدم مكعب . وفي شهر تموز الماضي طالب الايرانيون من جديد بمضاعفة سعر الغاز فاعترض السوفييت على هذه الزيادة الكبيرة ، ولكن الايرانيين اعلنوا من جانبهم ان سعر غازهم الطبيعي المشحون للاتحاد السوفييتي ابتداء من مطلع العام ١٩٧٥ سيكون ٦٠ سنتا للالف قدم مكعب ، اي ضعف السعر السابق واكثر من ٣٣٠٪ من السعر الاصلي المتفق عليه ، وهذا يفسر اسباب اعتراض الجانب السوفييتي الذي لم يعد الغاز الايراني مناسبا بالنسبة اليه لانه أصبح يكلفه اكثر من تكلفة انتاج الغاز من سيبيريا التي هي اضخم خزان للغاز الطبيعي في العالم .

وهنالك جانب اخر للامر ، ان الاتحاد السوفييتي يعاني من نقص نسبي في المعدات واللوازم الضرورية لتطوير ثروات سيبيريا من النفط والغاز الطبيعي والمعادن ، وهذا ما بدا مما كتبه ف. دي. شاشن وزير صناعة النفط السوفييتي في مجلة « نفتيانوي جوزييستفو » من ان معدل اكتشافات النفط في السنوات الاخيرة كان أدنى من المتطلبات ، وانتقد على وجه التحديد وزارة الجيولوجيا على جهودها التنقيبية غير الكافية في المناطق التي لم يجر تطويرها والتي تبشر بالعطاء(٤٢). كذلك يظهر النقص في معدات ووسائل انتاج النفط في الاتحاد السوفييتي من تقصير وزارة الانشاءات المتعلقة بصناعة النفط والغاز — التي انشئت خصيصا للتغلب على الاختلالات في اوضاع الامدادات — عن الوفاء باهداف الانتاج المقررة لها في العام الماضي حيث لم تنتج سوى ٩٦٪ من الاهداف المقررة ، فلم يرتفع انتاج معدات صناعة النفط سوى بنسبة ١٪ تقريبا ، اما انتاج معدات الصناعة الكيميائية وقطع الغيار فارتفع بنسبة ١٢٪ ، ولكن هذه الزيادة ظلت هي ايضا دون الهدف المقرر(٤٣).

نستخلص من كل ما تقدم ان الاتحاد السوفييتي ليس لديه فائض عن حاجته الكبيرة من المعدات واللوازم والمنشآت النفطية وكذلك الخبرة الفنية ليصدرها الى الاقطار الاخرى لاسباب اقتصادية وتجارية بحتة ، ولذلك فهو عندما يقدم المعدات واللوازم والخبراء النفطيين لتطوير حقل شمال الرميلة في العراق ، فهذا تدبير سياسي ، وهو يقدم هذه المساعدات والمعونات لتحقيق اهداف وغايات سياسية وليس من اجل المنافع والمكاسب الاقتصادية . وهذا كذلك ما ينطبق على الكميات الكبيرة من النفط التي يبيعها الاتحاد السوفييتي لحلفائه في منظمة المعونة الاقتصادية المتبادلة « الكوميكون » ، ففي حين يبيع الاتحاد السوفييتي نفطه حاليا لاقطار اوروبا الغربية بأسعار عالية تصل الى ١٥ دولارا للبرميل فانه ما زال يبيع دول الكوميكون معظم حاجتها من النفط بسعر النفط القديم الذي كان ساريا قبل عام ١٩٧٠ وهو دولاران للبرميل وسيظل يبيعها هذه الكميات الهائلة من النفط بهذا السعر حتى بداية العام ١٩٧٦ حين تنتهي الخطة الخمسية الراهنة لدول الكوميكون وتبدأ الخطة الخمسية الجديدة في جميع دول الكوميكون بما فيها الاتحاد السوفييتي ، فتوضع عندئذ اسعار جديدة لجميع المواد والسلع المتبادلة بين اقطار الكوميكون ، وهذا التدبير لاحتساب الاسعار هو المعمول به في دول الكوميكون والتزم به الاتحاد السوفييتي رغم ارتفاع اسعار النفط الخام منذ عام ١٩٧٠ وهي السنة التي بدأت فيها الخطة الخمسية ، نحو ستة اضعاف او يزيد. هذا في حين ان الاتحاد السوفييتي قد رفع اسعار مشترياته من النفط العراقي والغاز الايراني بحيث تجاري الاسعار السائدة في السوق العالمية . وقد أوردت وكالة الانباء الفرنسية نبأ من موسكو بأن « الاتحاد السوفييتي قد حدد نسبة زيادة مبيعاته من النفط الخام والمنتجات الى الاقطار الرأسمالية في العام ١٩٧٣ بنسبة ٦٪ وذلك حتى يتمكن من زيادة شحناته الى الدول الاشتراكية بنسبة ١٢٪ ، وهكذا فان الزيادة في شحنات النفط السوفييتي الى الاقطار الرأسمالية في اوروبا بلغت ١،٦ مليون طن فقط في مدة ثلاث سنوات مقابل ١٢،٨ مليون طن للدول الاعضاء في الكوميكون . ويرى الخبراء الغربيون ان الاتحاد السوفييتي لن يزيد مبيعاته من النفط الى الدول الرأسمالية في السنوات القادمة ... بالاضافة الى